

بتاريخ: 2 ديسمبر ٢٠١٩ العدد: 606 المصدر: المال 27 نوفمبر 2019

رئيس «القابضة للغزل والنسيج»: لن يضار عامل واحد جاء تنفيذ خطة الإصلاح



نفى الدكتور أحمد مصطفى، رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة للقطن والغزل والنسيج، التابعة لوزارة قطاع الأعمال العام، ما نشر منسوباً إليه بأن "إتمام عملية الإحلال والتجديد لن تحتاج لأكثر من 6000 أو 7000 عامل من إجمالي 54 ألف على قوة عمل الشركات التابعة في الوقت الحالي".

[رابط الخبر](#)

الرأي

- تعد قضية العمالة من القضايا الحيوية التي يجب التعرض لها في إطار أي عملية لإعادة الهيكلة، وتكتسب أهمية إضافية في حالة الشركات التابعة للشركة القابضة لصناعة الغزل

والنسيج، فكما سبق وأشرنا في عدد سابق تعاني هذه الشركات من تضخم في العمالة عما هو مفترض نظراً لطبيعة هذه الصناعة، حيث يقدر نصيب الأجور من إجمالي تكاليف الإنتاج في هذه الشركات إلى 62% في المتوسط في حين إنها يجب أن لا تتعدى 8% في صناعة الغزل والنسيج والصبغة والتجهيز. ولكن السؤال الجوهرى هنا هو كيفية التعرض لقضية العمالة بما يحقق الكفاءة الاقتصادية اللازمة وفي نفس الوقت المحافظة على حقوق العمال؟

• في البداية يجب التأكيد على أن التعامل مع قضية العمال لا يمكن أن ينفصل عن الاستثمار وكفاءته الاقتصادية لأن الطلب على العمالة مشتق من الطلب على السلع، وبالتالي فإن أي مشكلات في القدرة على الاستثمار أو في الشركات تؤثر بشكل مباشر على الطلب على العمالة.

• يتطلب التعامل السليم مع قضية العمالة في شركات قطاع الأعمال العام مراعاة ما يلي:

1. تحديد حجم العمالة المطلوبة ونوعها في ضوء استراتيجية تطوير هذه الشركات وحجم إنتاج كل منها، والتكنولوجيا التي سيتم استخدامها وكيف سيتم التعامل مع الأصول غير المشغلة.
2. إجراء تقييم موضوعي لهيكل العمالة القائمة بالفعل من حيث النوع والسن والمستويات الوظيفية والمستوى المهارى المتوفر لدى كل عامل، وذلك حتى يمكن تحديد إلى أي مدى يمكن الاستفادة من العمالة القائمة.
3. في ضوء الخطوتين (1) و(2) يتم وضع البدائل المختلفة بالتشاور مع الأيدي العاملة القائمة لكيفية الاستفادة من العاملين في هذه الشركات حتى لا يتم تحميل تلك الشركات تكاليف إضافية وفي نفس الوقت تحقيق الاستفادة القصوى من قوة العمل القائمة. ومن أمثلة هذه البدائل:

• إعادة تدريب العاملين سواء تدريب فني متخصص للعمل في نفس الصناعة أو تدريب تحويلي للعمل في صناعة أخرى مع وضع برنامج للتربيط والتشبيك بين هؤلاء العاملين والمصانع التي تحتاج إلى الأيدي العاملة الماهرة في مختلف الصناعات سواء في قطاع الأعمال العام أو القطاع الخاص.

• توفير التمويل من خلال جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر لمجموعة العاملين الذين لديهم استعداد لفتح مشروعات خاصة ويمكن في هذا الإطار العمل على فتح مشروعات مغذية لصناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة للاستفادة من

خبرة هؤلاء العاملين في تلك الصناعة مع دعمهم بالموصفات المطلوبة لتحقيق أعلى مستوى من الجودة.

- تقديم تعويض مالي مناسب للعاملين الذين لا يناسبهم آيا من البديلين السابق ذكرهما ومن أمثلة هذا التعويض المالي تخصيص نسبة من الأسهم لصالح العاملين بالشركة بسعر مميز لهم ومن خلال مساعدة مالية وذلك في حالة طرح الشركة في البورصة. هذا ويمكن أن يتولى جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر عملية التعويضات المالية وذلك في ضوء دوره السابق كصندوق اجتماعي للتنمية*.

وفي النهاية يجب التأكيد على مبدئي الشفافية والمشاركة مع العاملين عند طرح البدائل وتصميم البرامج التي سيتم تطبيقها للحد من الأثر السلبي لعملية إعادة الهيكلة على العمالة، هذا بالإضافة إلى أهمية التتبع للعمالة التي لن يتم الاستفادة منها في الشركات بعد عملية إعادة الهيكلة وخاصة الفئات الأكثر احتياجا للمساعدات المالية.

* جدير بالذكر: تم إنشاء الصندوق الاجتماعي للتنمية عام 1991 للحد من الأثر السلبي لبرنامج الإصلاح الاقتصادي الذي طبق خلال تلك الفترة على الفئات المتضررة ومن بينها العمالة التي تم الاستغناء عنها في إطار عمليات الخصخصة.



Share



Share



Tweet



Forward

[تقارير أخرى](#)

[الأعداد السابقة](#)



تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز، ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية، كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة، وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات بناءً على وجهة نظر المركز والتي اعتمدت على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة في وقت إعدادها، كما أن هذه البيانات لا يعتمد بها كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة، ونؤكد أن أي أخطاء قد تكون وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

المركز المصري للدراسات الاقتصادية 2018 ECES (c)
جميع الحقوق محفوظة